دعت الى فرض عقوبات موجهة على المتورطين في الانتهاكات الجسيمة وتعليق نقل الأسلحة إلى إسرائيل

"هيومن رايتس ووتش": عنف المستوطنين أدى إلى تهجير 107 قرى وبلدات كليا أو جزئيا في الضفة

* سلطات الاحتلال تتقاعس عن ملاحقة المستوطنين ومحاسبتهم والإفلات من العقاب يتواصل * المساءلة يجب ألا تقتصر على المستوطنين الذين يرتكبون الهجمات وإنما تشمل أيضا الجهات التي تمكنهم وتوفر لهم الدعم والحماية

نيويورك- الحياة الجديدة- وفا- قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، إن هجمات المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة تؤدي بشكل متزايد إلى التهجير القسري للفلسطينيين، محذرة من أن عشرات القرى والبلدات الفلسطينية تواجه خطر المحو نتيجة تصاعد هذه الهجمات.

وأشارت المنظمة في بيان لها أمس الخميس، إلى أن عنف المستوطنين أدى إلى تهجير 107 قرى وبلدات كليا أو جزئيا، ما طال نحو 5,900 مواطن منذ كانون الثاني/يناير 2023، فيما بلغ عدد المواطنين الذين استشهدوا على يد المستوطنين منذ بداية العام 15 مواطنا، بينهم طفلان، حتى 24 تموز/يوليو الماضي.

وأوضحت، أن سلطات الاحتلال تسلح المستوطنين المسؤولين عن هذه الانتهاكات وتمولهم وتمنحهم الحصانة، مشيرة إلى أن أعمال العنف تصاعدت خلال شهري آذار ونيسان الماضيين، وشملت القتل، بما في ذلك قتل أطفال، والاعتداءات والعنف الجنسي والانتهاكات البدنية والنفسية والاحتجاز التعسفي والحرق المتعمد وتدمير الممتلكات وسرقتها.

وأضافت أن تحقيقا أجرته خلال شهري نيسان وأيار الماضيين شمل هجمات المستوطنين على سبع قرى وبلدات فلسطينية، هي المغير ومخماس والطيبة في محافظة رام الله والبيرة، وجالود وقريوت في محافظة نابلس، وخربة حمصة والمعرجات في الأغوار.

وبين التحقيق أن المستوطنين هاجموا السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم، وفي بعض الحالات ارتكبوا جرائمهم بالتزامن مع وجود وحدات من جيش الاحتلال أو بينما كان الجنود يقفون دون تدخل، ما ساهم في تشكيل نمط من التهجير القسري بحق الفلسطينيين.

وقالت المنظمة إن الهجمات تستهدف بشكل متزايد سبل عيش الفلسطينيين وأمنهم الغذائي، من خلال تقييد وصولهم إلى مراعي الماشية ومصادر المياه، وسرقة الماشية أو قتلها، وتدمير الحقول الزراعية والمحاصيل أو إحراقها، الأمر الذي يدفع العديد من السكان إلى بيع ماشيتهم، غالبا بخسارة، أو تحمل تكاليف إضافية لتوفير الأعلاف لها.

وأكدت أن الهجمات المتواصلة خلقت بيئة قسرية جعلت العديد من الفلسطينيين يشعرون بأنهم لا يملكون خيارا سوى مغادرة منازلهم، معتبرة أن عنف المستوطنين والتهجير الناتج عنه يمثلان مظهرا من مظاهر مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني المتوسع ووسيلة لتنفيذه.

وأشارت إلى أن المستوطنين المسؤولين عن تهجير الفلسطينيين يحظون بدعم مالي ومادي وقانوني من حكومة الاحتلال، لافتة إلى تخصيص نحو 50 مليون شيقل للبؤر الاستيطانية، واستخدام التمويل في شراء دراجات رباعية ونظارات للرؤية الليلية ومسيرات يستخدمها المستوطنون لمضايقة الفلسطينيين.

وأضافت أن سلطات الاحتلال تتقاعس عن ملاحقة المستوطنين ومحاسبتهم على أعمال العنف التي يرتكبونها ضد الفلسطينيين، ما يمنحهم فعليا حصانة من العقاب، مشيرة إلى أن هذا الإفلات من العقاب يتواصل رغم الارتفاع غير المسبوق في هجمات المستوطنين.

أرقام تكشف تصاعد الهجمات

وحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"، فإن عدد الفلسطينيين الذين هجروا قسرا جراء هجمات المستوطنين وعمليات الهدم والطرد خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026 تجاوز العدد المسجل طوال عام 2025 بأكمله. كما وثقت الوكالة ما معدله 6.6 هجمات يوميا من قبل المستوطنين، أسفرت عن سقوط ضحايا أو أضرار في الممتلكات أو كليهما، وهو أعلى معدل تسجله الوكالة في أي عام.

وأكدت "هيومن رايتس ووتش" أن إسرائيل لم تف بالتزاماتها بحماية السكان الفلسطينيين من أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، ومنعها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بل ساهمت في تمكين هذا العنف من خلال استمرار تقديم الدعم المادي للمجموعات المسؤولة عن الانتهاكات.

وقالت إن الأدلة التي جمعتها تظهر أن العنف لا يقتصر على الاعتداء المباشر على الفلسطينيين، بل يمتد إلى تدمير مصادر رزقهم وحرمانهم من الوصول إلى أراضيهم ومراعيهم ومصادر المياه، بما يخلق ظروفا تدفعهم إلى ترك مناطق سكناهم.

وفي هذا السياق، أشارت المنظمة إلى أن البؤر الاستيطانية غالبا ما تستخدم كنقاط انطلاق للهجمات على الفلسطينيين، وأن توسعها يدفع حدود الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. ووفقا لمعطيات نقلتها عن منظمة "السلام الآن"، أنشأ المستوطنون 248 بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية، بينها 65 بؤرة أقيمت منذ بداية عام 2026 وحتى الأول من آب/أغسطس.

ولفتت إلى أن منظمات إسرائيلية أفادت في تموز/يوليو الماضي بأن هذه البؤر تسيطر فعليا على أكثر من مليون دونم من الأراضي، أي ما يقارب 18٪ من مساحة الضفة الغربية، وهو ما يعكس، بحسب المنظمة، اتساع نطاق الاستيلاء على الأراضي بالتوازي مع تصاعد عنف المستوطنين.

واستعرضت "هيومن رايتس ووتش" عددا من الحالات التي وثقتها خلال تحقيقاتها، من بينها الهجمات على خربة حمصة في الأغوار الشمالية، حيث تعرض السكان لاعتداءات وسرقة للماشية وتدمير لخزانات المياه ومصادر الطاقة، وعلى المعرجات الشرقية التي اضطر سكانها إلى مغادرتها بعد هجمات ومضايقات متواصلة، إضافة إلى قرية المغير وقريوت اللتين شهدتا هجمات أسفرت عن استشهاد فلسطينيين وإصابة آخرين وتدمير ممتلكات وأراض زراعية.

ولفتت المنظمة إلى انخفاض بنسبة 70٪ في القضايا التي رفعتها الشرطة الإسرائيلية ضد المستوطنين بتهمة مهاجمة الفلسطينيين منذ تولي إيتمار بن غفير منصب وزير الأمن القومي عام 2022، رغم الارتفاع غير المسبوق في هذه الهجمات، كما لم يوجه الاتهام سوى إلى إسرائيلي واحد بقتل فلسطيني في الضفة المحتلة منذ عام 2019، في وقت خفف فيه بن غفير شروط ترخيص الأسلحة النارية، وأشرف شخصيا في بعض الحالات على توزيع البنادق على المستوطنين.

وأشارت إلى أن الهجمات على هذه التجمعات لم تقتصر على الاعتداءات الجسدية، بل شملت تدمير المنازل والبنية التحتية وسرقة المواشي والمحاصيل، ومنع السكان من الوصول إلى أراضيهم، الأمر الذي أدى في عدد من الحالات إلى مغادرة عائلات وتجمعات بأكملها.

وشددت المنظمة على أن استمرار هذه الهجمات، إلى جانب التوسع الاستيطاني والإفلات من العقاب، يهدد بترسيخ واقع التهجير القسري والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

ودعت "هيومن رايتس ووتش" الدول الأخرى إلى اتخاذ إجراءات لمنع المزيد من الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك فرض عقوبات موجهة على المتورطين في الانتهاكات الجسيمة، وتعليق نقل الأسلحة إلى إسرائيل، وحظر التجارة مع المستوطنات غير القانونية، والنظر في تعليق اتفاقيات التجارة التفضيلية مع إسرائيل.

كما دعت إلى دعم المحكمة الجنائية الدولية وتحقيقاتها الجارية، بما يشمل تنفيذ مذكرات الاعتقال الصادرة عنها، مؤكدة أن المساءلة يجب ألا تقتصر على المستوطنين الذين يرتكبون الهجمات، وإنما تشمل أيضا الجهات التي تمكنهم وتوفر لهم الدعم والحماية.

طرحت تساؤلا بشأن التوقيت

مؤسسة هند رجب: لا نثق بتحقيقات الجيش الإسرائيلي في استشهاد الطفلة وعائلتها

بروكسل- الحياة الجديدة- وفا- قالت مؤسسة هند رجب، إنها لا تثق في قرار جيش الاحتلال الإسرائيلي فتح تحقيقات في استشهاد الطفلة هند رجب و6 من أفراد عائلتها، والمسعفين الاثنين اللذين أرسلا لإنقاذهم في 29 كانون الثاني/ يناير 2024.

وعبرت المؤسسة عن شكوكها في جدوى التحقيقات التي جاءت عقب اعتراف الاحتلال بأن جنوده أطلقوا النار على سيارة كانت تقل الطفلة هند رجب في غزة في كانون الثاني/ يناير 2024.

وأشارت قضية هند (5 أعوام) اهتماما دوليا واسعا بعد انتشار تسجيل لاتصالها بالهلال الأحمر طلبا للإنقاذ، قبل العثور عليها شهيدة داخل السيارة مع 6 من أفراد عائلتها وعنصري إسعاف أرسلا لإنقاذها.

وأضافت المؤسسة، أن موقفها يشمل أيضا استشهاد 15 مسعفا وعامل إنقاذ فلسطينيين برصاص الاحتلال في رفح في 23 آذار/ مارس 2025.

واعتبرت المؤسسة الحقوقية، أن هذه التحقيقات، حتى إن جرى تنفيذها فعلا، لا ينبغي اعتبارها خطوة حقيقية نحو تحقيق العدالة.

وأوضحت أن "العديد من المنظمات القانونية والحقوقية الفلسطينية والدولية وثقت على مدى سنوات أن التحقيقات الداخلية الإسرائيلية في الانتهاكات التي يرتكبها جنودها تعاني من عيوب جوهرية، ولا يمكن اعتبارها آليات موثوقة للمساءلة".

وقالت إن التحقيقات المتعلقة بانتهاكات جيش الاحتلال تنتهي في الغالب من دون فحص جاد أو ملاحقات قضائية أو عقوبات ذات معنى.

وأضافت أنه "حتى في الحالات القليلة التي أدين فيها جنود بارتكاب جرائم، كانت العقوبات في كثير من الأحيان مخففة للغاية أو ذات طابع إداري".

واستشهدت المؤسسة باستشهاد الصحفية شيرين أبو عاقلة، باعتبارها مثالا على ذلك.

وأشارت إلى أنه بعد تحقيق أجراه الاحتلال بشأن استشهاد أبو عاقلة في أيار/ مايو 2022، أقر في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه بوجود "احتمال كبير" بأنها قتلت بنيران إسرائيلية.

إلا أن المدعي العسكري العام خلص إلى عدم وجود شبهة تستدعي فتح تحقيق جنائي من جانب الشرطة العسكرية، ولم يفتح تحقيق جنائي في القضية.

وطرحت مؤسسة هند رجب، تساؤلا بشأن توقيت الإعلان الإسرائيلي.

وأضافت "بعد عامين ونصف العام من الإبادة الجماعية، لماذا قررت إسرائيل فجأة فتح تحقيقات جنائية في هاتين القضيتين تحديدا من بين عدد لا يحصى من الجرائم التي وثقتها هيئات دولية ومنظمات حقوقية وقانونية وصحافيون ومحققون مستقلون؟!".

ورأت المؤسسة أن الإجابة "تكمن في سجل إسرائيل نفسه".

وقالت إن إسرائيل تدعي أنها أحالت أكثر من ألف حادثة تتعلق بسلوك مشتبه به لقواتها في غزة إلى آلية تقصي الحقائق والتقييم التابعة لها، وفتحت 74 تحقيقا جنائيا، غير أنه لم ينشر كشف شامل يوضح وضع هذه التحقيقات أو نتائجها.

كما أشارت إلى مراجعة مستقلة أجرتها منظمة العمل بشأن العنف المسلح (AOAV) لـ52 تحقيقا عسكريا إسرائيليا أعلن عنها بشأن انتهاكات في غزة والضفة الغربية المحتلة.

وحسب المؤسسة، أظهرت المراجعة أن 88٪ من هذه التحقيقات أغلقت دون إثبات أي مخالفة أو بقيت قيد المراجعة من دون إعلان نتائج، فيما انتهى تحقيق واحد فقط إلى إصدار حكم بالسجن.

وأضافت أن ذلك "ليس أمرا جديدا، وإنما يمثل استمرارا لنمط متكرر منذ عقود، إذ إن الإعلان عن تحقيقات داخلية لم يؤد، مرارا، إلى محاسبة حقيقية على الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين".

انطباع بوجود مساءلة

ورأت المؤسسة أن الإعلان المفاجئ عن فتح تحقيقات في استشهاد هند رجب وأفراد عائلتها و15 مسعفا "لا ينبغي اعتباره تحولا حقيقيا نحو العدالة، بل يأتي في ظل تصاعد التدقيق والضغوط الدولية، ويهدف إلى إعطاء انطباع بوجود مساءلة مع استمرار الإفلات من العقاب".

وقالت إن الإعلان يأتي في ظل تصاعد التدقيق والضغوط الدولية على إسرائيل، ويهدف إلى إعطاء انطباع بوجود مساءلة، "مع استمرار الإفلات من العقاب".

وأضافت المؤسسة أن توقيت الإعلان يجب فهمه في سياقه الأوسع، إذ يأتي بينما تواجه إسرائيل تدقيقا دوليا متجددا بشأن التصعيد الأخير في غزة، والهجمات المكثفة على جنوب لبنان، وتجدد عملياتها العسكرية ضد سورية.

وأشارت إلى أنه في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، وبعد تحقيق وصفته بالموسع والدقيق، أعلنت تحديد الوحدة العسكرية الإسرائيلية والقادة والجنود الذين قالت إنهم مسؤولون عن استشهاد هند رجب و6 من أفراد عائلتها والمسعفين الاثنين اللذين أرسلا لإنقاذهم.

وتأسست "مؤسسة هند رجب" في شباط/ فبراير 2024، وتتخذ من بروكسل مقرا رئيسيا لها، وتنشط في ملاحقة مسؤولين وعسكريين إسرائيليين عبر دعاوى قضائية في أنحاء العالم.

برهم يشارك في لقاء فلسطيني هندي حول التكنولوجيا والابتكار ودعم التعليم

رام الله- الحياة الجديدة- شارك وزير التربية والتعليم العالي أمجد برهم، أمس الخميس، في لقاء طاولة مستديرة نظمته السفارة الهندية لدى دولة فلسطين، في مقر الحديقة التكنولوجية الفلسطينية الهندية في بيرزيت، تحت عنوان "التكنولوجيا من أجل التنمية: بناء شراكات عملية للمستقبل".

وهدف اللقاء إلى بحث المسارات التي يمكن أن تشكل أساسا لاستمرار التعاون المؤسسي بين الهند وفلسطين، خاصة في مجالات التعليم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، مع التأكيد على أهمية الحديقة التكنولوجية الفلسطينية الهندية كركيزة أساسية لهذا التعاون، بما يعكس إدراكا مشتركا لدور التكنولوجيا والابتكار ورأس المال البشري في دعم التنمية المستدامة.

وشارك في اللقاء وزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي د. عبد الرزاق النتشة، ونائبة وزير الخارجية الهندي السفيرة سريبريا نارجاناثان، وممثلة الهند لدى فلسطين ماهيما سيكاند، ومدير الحديقة التكنولوجية د. علاء علاء الدين، ونخبة من المختصين وممثلي قطاع التكنولوجيا والشركات الناشئة ومراكز البحوث والشباب في فلسطين، إلى جانب خريجي برامج المنح والتدريب الهندية.

وأكد برهم في كلمته التعاون الوثيق مع الهند لدعم قطاع التعليم في فلسطين وتعزيز البرامج والمشروعات التعليمية، بما يشمل توسيع فرص الطلبة الفلسطينيين للاستفادة من برامج التعاون والمنح الدراسية، مشيدا بالدعم الذي تقدمه الهند للشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع التعليم.

وشدد على حرص الوزارة على تعزيز التكنولوجيا والابتكار في المنظومة التعليمية، سواء في المدارس أو الجامعات، لافتا إلى أن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة لبناء منظومة تعليمية قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في العالم.

وأكد أن فلسطين تمتلك طاقات شبابية وعقولا مبدعة قادرة على صناعة حلول مبتكرة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، مشيرا إلى أهمية تعزيز الشراكات مع الدول والمؤسسات الرائدة في مجال التكنولوجيا، والاستفادة من التجربة الهندية في توظيف التكنولوجيا والابتكار لخدمة التعليم والتنمية، بما يفتح آفاقا جديدة أمام الطلبة والشباب الفلسطينيين.

وبحث اللقاء إبراز نقاط القوة والقدرات والإمكانات الكامنة في بيئة التكنولوجيا والابتكار الفلسطينية، وتحديد المعيقات الرئيسية التي تحول دون تحقيق المواهب والشركات الناشئة والبحوث الفلسطينية نطاقا وتأثيرا أوسع، وتسليط الضوء على المساهمة التي قدمتها الهند من خلال الحديقة التكنولوجية، وبناء القدرات في إطار برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي (ITEC)، ومنح المجلس الهندي للعلاقات الثقافية (ICCR)، والتعاون الإنمائي الأوسع نطاقا.

كما استمع المشاركون إلى خريجي برنامجي (ITEC) و(ICCR) الفلسطينيين حول تجاربهم في الهند ومساهمتها في تطويرهم المهني والشخصي، وبحثوا مجالات التعاون المستقبلي القابلة للتنفيذ بين الهند وفلسطين.

وركز اللقاء كذلك على مجالات تتقاطع فيها الاحتياجات والقدرات الفلسطينية مع التجربة الهندية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، وتطوير الشركات الناشئة والاستثمار والوصول إلى الأسواق، والتعاون في مجال البحث والابتكار، وتنمية المهارات ورأس المال البشري، وتعزيز الحديقة التكنولوجية في بيرزيت منصة للتعاون الثنائي المستدام في مجال التكنولوجيا والابتكار.